

عنوان البحث

في فة طسوتملاو قريغصلا عيراشملا ميلستو ذيفنت تايجيتارتسا يءي لحملا قوسلا تا فلاتذ ريئات
ةيدوعسلا ي فة لاد ةسارد تلاواقملا عاطة

**The Impact of Local Market Differences on Execution and Delivery
Strategies of Small and Medium Construction Projects: A Case Study in
Saudi Arabia**

إعداد الطالب/

عبدالوهاب الفيفي

243001992

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

د. فايز جراد

مقدمة:

تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الركائز الحيوية والمحورية في دعم الاقتصاد للمملكة العربية السعودية، حيث تلعب دورًا أساسيًا في تحفيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وزيادة التنوع في الأنشطة الاقتصادية. وتماشياً مع أهداف رؤية المملكة 2030، حظي هذا القطاع باهتمام متزايد من الدولة، من خلال برامج ومبادرات تهدف إلى تمكينه وتذليل العقبات التي تواجهه، لرفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

يشكل قطاع المقاولات أحد أهم مجالات عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لما له من دور مباشر في تنفيذ البنية التحتية وتطوير المشاريع التنموية في مختلف أنحاء المملكة. غير أن هذا القطاع يواجه تحديات معقدة ناتجة عن اختلافات السوق المحلي، من أبرزها: تقلبات أسعار المواد الخام، وصعوبة توفر بعض الموارد، ونقص العمالة المؤهلة، إلى جانب تأخر سلاسل الإمداد، وهي عوامل تؤثر سلباً على قدرة تلك المشاريع في الالتزام بالجدول الزمنية والتكاليف المحددة، مما يهدد كفاءتها واستمراريتها.

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على تأثير اختلافات السوق المحلي على استراتيجيات تنفيذ وتسليم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع المقاولات، من خلال تحليل بيئة العمل، واستعراض أبرز التحديات المرتبطة بالسوق، واستكشاف مدى تأثيرها على الأداء العام للمشاريع. كما تهدف الدراسة إلى اقتراح حلول عملية واستراتيجيات مرنة تساعد في تعزيز قدرة هذه المشاريع على التكيف مع المتغيرات، وتحسين مستويات النجاح والالتزام في التسليم، بما يتوافق مع التوجهات الوطنية نحو التنمية المستدامة والفعالة.

مشكلة الدراسة:

يُعد قطاع المقاولات أحد أكثر القطاعات تأثرًا بالتقلبات الاقتصادية والظروف السوقية المحلية، نظرًا لاعتماده الكبير على الموارد المادية والبشرية وسلاسل الإمداد المعقدة. وتزداد حدة هذا التأثير في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي غالبًا ما تكون ذات موارد محدودة، وقدرة منخفضة على امتصاص الصدمات أو التكيف السريع مع التغيرات.

واجه السوق المحلي السعودي مجموعة من التحديات، أبرزها إرتفاع أسعار المواد الأساسية مثل الحديد والأسمنت والكابلات، تقلبات أسعار الوقود، شح بعض المواد المستوردة، نقص العمالة الفنية الماهرة، وزيادة تكاليف التشغيل والتأمين والنقل. كما تأثرت سلاسل الإمداد العالمية والإقليمية بسبب أزمات مثل جائحة كورونا والاضطرابات الجيوسياسية، مما زاد من عدم استقرار السوق المحلي.

هذا الواقع يُشكّل عبئًا كبيرًا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع المقاولات، التي تعتمد غالبًا على جداول زمنية ضيقة وهوامش ربح منخفضة. فمع كل تغير في السوق، تصبح هذه المشاريع عرضة للتأخير، وزيادة التكلفة، أو حتى الفشل في تسليم المشروع. كما أن محدودية الموارد الإدارية والتخطيطية لدى هذه المنشآت تعيق قدرتها على تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه المتغيرات.

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في سؤال جوهري:

"ما تأثير اختلافات السوق المحلي على استراتيجيات تنفيذ وتسليم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع المقاولات في السعودية؟"

هذا السؤال ينطوي على عدة أبعاد فرعية، منها:

كيف تؤثر تقلبات الأسعار وتوافر المواد على جودة وجدول تنفيذ المشاريع؟

ما مدى استعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعديل استراتيجياتها التشغيلية في مواجهة تغيرات السوق؟

هل توجد آليات أو نماذج محلية ناجحة استطاعت التكيف مع هذه التحديات؟

وما هي الحلول المقترحة لتعزيز مرونة هذه المشاريع وضمان تسليمها ضمن الوقت والتكلفة المخطط لها؟

إن محاولة الإجابة على هذه التساؤلات لا تُسهم فقط في فهم التحديات الحالية، بل تساعد أيضًا في تقديم رؤى عملية لصناع القرار ورواد الأعمال لتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية، وتعزيز استدامة قطاع المقاولات في ظل التغيرات المستمرة في السوق المحلي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تناولها قضية حيوية تمس شريحة واسعة من المنشآت الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وهي المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع المقاولات. وتزداد أهمية الموضوع في ظل الدور المحوري الذي تلعبه هذه المشاريع في دفع عجلة التنمية، وخلق فرص العمل، ودعم التوسع العمراني والاقتصادي الذي تشهده المملكة تماشياً مع مستهدفات رؤية السعودية 2030.

إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من 90% من إجمالي المنشآت في المملكة، وتشكل عنصرًا أساسيًا في تنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية مثل النفط. إلا أن هذه المشاريع، وبخاصة العاملة في قطاع المقاولات، تواجه تحديات متزايدة نتيجة اختلافات السوق المحلي التي تتمثل في تقلب الأسعار، نقص المواد الأساسية، تأخر سلاسل الإمداد، وتفاوت توفر العمالة. هذه التحديات تؤثر بشكل مباشر على قدرة المشاريع على الالتزام بالجدول الزمنية والميزانيات المحددة، بل وقد تهدد استمرار بعض المشاريع وتؤدي إلى تعثرها.

وتكمن الأهمية التطبيقية للدراسة في أنها لا تكتفي برصد التأثيرات السلبية لاختلافات السوق المحلي، بل تهدف إلى تحليل هذه التأثيرات بشكل منهجي، وفهم العلاقة بين تقلبات السوق والاستراتيجيات المتبعة في التنفيذ والتسليم. كما تسعى إلى تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق، تسهم في تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف مع المتغيرات، سواء من خلال تحسين التخطيط، أو إدارة المخاطر، أو تطوير آليات التوريد، أو اعتماد استراتيجيات تعاقدية مرنة.

كما تنبع الأهمية العلمية للدراسة من ندرة الدراسات المحلية التي تعالج هذا الموضوع تحديدًا في سياق السوق السعودي. إذ أن معظم الأدبيات تركز على تحديات عامة لإدارة المشاريع دون التطرق بشكل معمق لتأثيرات السوق المحلي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع المقاولات، رغم كونه من أكثر القطاعات عرضة للتقلبات، ومن أكثرها مساهمة في تحقيق التنمية الحضرية والاقتصادية.

تُعد هذه الدراسة إضافة علمية ومهنية لكل من:

- صناع القرار الحكوميين المعنيين بدعم وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- أصحاب المشاريع والمقاولين الذين يبحثون عن استراتيجيات فعالة لمواجهة تقلبات السوق؛
- الباحثين والأكاديميين المهتمين بتحليل بيئة الأعمال السعودية من منظور عملي واقتصادي.

وبما أن البيئة الاقتصادية في المملكة تتسم بالديناميكية والتغير المستمر، فإن نتائج هذه الدراسة ستكون ذات أهمية مستمرة، وقابلة للتطوير والتطبيق على مختلف الفترات والقطاعات المشابهة، مما يجعلها مرجعًا عمليًا في مجال إدارة مشاريع المقاولات في سياق الأسواق المحلية المتغيرة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة واحدة من أبرز القضايا المؤثرة في استقرار ونمو قطاع المقاولات في المملكة العربية السعودية، ولا سيما فيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولتحقيق ذلك، تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتكاملة، يمكن تفصيلها كما يلي:

١- التعرف على أبرز اختلافات السوق المحلي المؤثرة على تنفيذ وتسليم مشاريع المقاولات:

- تقلبات أسعار المواد الخام مثل الحديد، الأسمنت، والنحاس.
- نقص العمالة الفنية المؤهلة، وارتفاع تكاليف التوظيف.
- تذبذب توفر المواد والمعدات نتيجة تأثر سلاسل الإمداد.
- تغيرات في السياسات التنظيمية أو التمويلية التي قد تؤثر على بيئة العمل.
- الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على العرض والطلب في السوق المحلي.

٢- تحليل أثر هذه التغيرات على كفاءة وجودة تنفيذ وتسليم المشاريع:

- قياس مدى تأثير التغيرات على الجدول الزمني للتنفيذ.
- رصد أثرها على جودة الأعمال المنجزة، وسلامة المشروع.
- تحديد العلاقة بين تغيرات السوق والتكاليف النهائية للمشاريع.
- تحليل أثر تقلبات السوق على اتخاذ القرارات الفنية والإدارية داخل المشاريع.
- استكشاف نقاط الضعف في عمليات التخطيط وإدارة المخاطر لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، التي تجعلها أكثر عرضة للتأثر.

٣- اقتراح آليات واستراتيجيات فعالة للتعامل مع تحديات السوق:

- تعزيز قدرتها على التكيف مع تغيرات السوق.
- تطوير استراتيجيات تنفيذ وتسليم أكثر مرونة وفعالية.
- تبني أساليب تخطيط مالي ومخزني ذكية للتعامل مع تقلبات الأسعار وتوفير المواد.
- تطبيق إدارة مخاطر محكمة قادرة على توقع التأثيرات وتخفيف حدتها.
- الاستفادة من النماذج المحلية والعالمية الناجحة في التصدي لتحديات السوق.
- تطوير آليات تعاقد مرنة مع الموردين والمقاولين الفرعيين تسمح بتعديل الأسعار أو الجداول الزمنية في حال حدوث تغييرات سوقية مفاجئة.

من خلال هذه الأهداف الثلاثة، تسعى الدراسة إلى بناء إطار متكامل يجمع بين التشخيص والتحليل والمعالجة، مما يتيح تقديم نتائج ذات قيمة عملية وأكاديمية، تسهم في تطوير أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع المقاولات، ودعم قدرتها على الاستمرار والنجاح في بيئة اقتصادية محلية تتسم بالتغير المستمر.

تساؤلات الدراسة

تركز هذه الدراسة على استكشاف العلاقة بين اختلافات السوق المحلي واستراتيجيات تنفيذ وتسليم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطاع المقاولات، وذلك من خلال محاولة الإجابة على مجموعة من الأسئلة المحورية التي تمثل جوهر المشكلة وتوجه مجمل مراحل البحث. وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الأسئلة:

١- ما هي أبرز المتغيرات واختلافات السوق المؤثرة على قطاع المقاولات؟

- ما مدى تأثير تقلبات أسعار المواد الأساسية على التخطيط المالي والزمني للمشاريع؟
- كيف يؤثر نقص العمالة الفنية المؤهلة على جودة وكفاءة التنفيذ؟

- إلى أي مدى تُحدث تأخيرات سلاسل التوريد أو صعوبة توفر بعض المواد تأثيرًا على التزام المقاولين بالمواعيد النهائية؟
- هل تلعب الأنظمة أو التغييرات في آليات التمويل دورًا في تشكيل بيئة عمل غير مستقرة؟

٢- كيف تؤثر هذه الاختلافات على مراحل تنفيذ وتسليم المشاريع؟

- ما هي المراحل الأكثر تأثرًا بالتغيرات السوقية؟
- هل تؤدي هذه الاختلافات إلى زيادة التكلفة الفعلية عن المعتمدة في البداية؟
- إلى أي مدى تؤثر على جودة العمل أو الالتزام بالمعايير الفنية؟
- هل تتسبب في تأخيرات زمنية حرجة أو الحاجة إلى إعادة جدولة المشروع؟

٣- ما هي الاستراتيجيات الأنسب للتعامل مع هذه التحديات؟

- ما هي آليات التخطيط المالي التي يمكن أن توفر مرونة أكبر في مواجهة تغيرات الأسعار؟
- كيف يمكن إعادة تصميم العقود والاتفاقيات بما يضمن استجابة أسرع للتغيرات السوقية؟
- ما دور إدارة المخاطر الاحترافية في التنبؤ بالاختلافات وتقليل آثارها؟
- ما هي أفضل الممارسات والتجارب الناجحة محليًا أو عالميًا في هذا المجال، والتي يمكن الاستفادة منها وتطبيقها في السوق السعودي؟

تمثل هذه الأسئلة الإطار الفكري الذي تسيّر عليه الدراسة، حيث تبدأ بتشخيص الواقع، ثم تنتقل لتحليل الآثار، وتختتم بتقديم الحلول. وتكمن أهميتها في كونها تُمثل مسارًا متكاملًا لفهم جذور المشكلة وتقديم مخرجات نافعة وقابلة للتطبيق على أرض الواقع، بما يسهم في تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

فروض الدراسة:

الفرضية الأولى:

يفترض هذا الفرض وجود علاقة ارتباط واضحة وموثوقة بين التغيرات التي يشهدها السوق المحلي، وبين مستوى كفاءة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الالتزام بالمعايير الزمنية والفنية والمالية لتنفيذ وتسليم مشاريعها. ويُقصد باختلافات السوق المحلي في هذا السياق مجموعة من المتغيرات مثل:

- تقلبات أسعار المواد الأساسية كالأسمنت والحديد والنحاس.
- تأخر أو انقطاع سلاسل الإمداد.
- تغيرات في السياسات التنظيمية أو الرسوم الحكومية.
- تغير في تكاليف الطاقة والنقل.
- اضطرابات في القوى العاملة مثل نقص العمالة أو تغير الأجور.

تشير هذه الفرضية إلى أن ارتفاع حدة هذه التغيرات يؤدي إلى انخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع، ويؤثر على الالتزام بالمواعيد النهائية والتكاليف والجودة، مما يبرر الحاجة لاستراتيجيات إدارة مخاطر مرنة.

الفرضية الثانية:

تفترض هذه الفرضية وجود علاقة سببية واضحة بين عاملين أساسيين من عوامل السوق المحلي وبين الجدول الزمني للمشاريع، حيث تُعد تقلبات الأسعار ونقص العمالة من أكثر التحديات تكرارًا في البيئة التشغيلية للمقاولات.

تقلبات أسعار المواد تؤدي إلى:

- الحاجة إلى تعديل العقود أو إعادة التسعير.
- تأخير قرارات الشراء والتوريد.
- تأجيل أو تقليص حجم الأعمال المنفذة حسب الميزانية المتاحة.

نقص العمالة المؤهلة يؤدي إلى:

- تباطؤ وتيرة التنفيذ بسبب نقص الكوادر.
- الاعتماد على عمالة غير ماهرة، ما يؤثر على الجودة ويؤدي لإعادة العمل.
- صعوبة توزيع الموارد البشرية بشكل فعال على مراحل المشروع.

تشير هذه الفرضية إلى أن عدم استقرار هذين العاملين يخلق فجوة زمنية في إنجاز الأعمال، مما يهدد قدرة المشاريع على التسليم في الوقت المحدد، ويؤدي في حالات كثيرة إلى فرض غرامات تأخير أو خسارة عقود مستقبلية.

الدراسات السابقة:

شهدت بيئة المشاريع، خصوصًا في قطاع المقاولات، اهتمامًا واسعًا من الباحثين نظرًا لما تواجهه من تحديات مرتبطة بتقلبات السوق وتأثيراتها على الوقت، التكلفة، والجودة. يستعرض هذا الفصل أبرز تلك الدراسات مع تحليل نقاط الاتفاق والاختلاف، وتوضيح ما تميزت به هذه الدراسة.

ركزت الدراسات المحلية على التحديات التي تواجه المشاريع في بيئة الاقتصاد السعودي، خاصة في ظل رؤية 2030:

1-دراسة العنبي وشروق-2016

حددت أبرز أسباب تأخر المشاريع في السعودية مثل ضعف التخطيط، التأخير في الدفعات، وسوء التنسيق، وأوصت باستخدام أدوات إدارة المشروع بفعالية.

2-دراسة الدوسري وآخرون-2022

ناقشت تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات الاقتصادية، وأبرزت ضعف التكيف مع تقلبات الأسعار ونقص العمالة.

3-دراسة علي عمر العمودي-2023

ناقشت أثر ضغط الجدول الزمني على المشاريع في منطقة الرياض، وربطت ذلك بتأخير التنفيذ وانخفاض جودة الأداء.

قدمت الدراسات الأجنبية نماذج متنوعة لتحليل التحديات الناتجة عن السوق وتأثيرها على تنفيذ المشاريع.

Webb & Song2016-4

وجدت أن العمل تحت ضغط زمن غير واقعي يؤدي إلى حوادث وسوء في الأداء، خصوصًا في المشاريع الصناعية.

تُظهر الدراسات السابقة أن اختلافات السوق تؤثر على تنفيذ المشاريع بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، تبقى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررًا، خاصة عند غياب استراتيجيات مرنة. من هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة في تقديم تحليل متخصص للسوق السعودي، واقتراح حلول عملية تدعم استمرارية وجود المشاريع في ظل تقلبات السوق.

المنطلقات النظرية للدراسة:

الفرضية الأولى:

يفترض هذا الفرض وجود علاقة ارتباط واضحة وموثوقة بين التغيرات التي يشهدها السوق المحلي، وبين مستوى كفاءة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الالتزام بالمعايير الزمنية والفنية والمالية لتنفيذ وتسليم مشاريعها. ويُقصد باختلافات السوق المحلي في هذا السياق مجموعة من المتغيرات مثل:

- تقلبات أسعار المواد الأساسية كالأسمنت والحديد والنحاس.
- تأخر أو انقطاع سلاسل الإمداد.
- تغيرات في السياسات التنظيمية أو الرسوم الحكومية.
- تغير في تكاليف الطاقة والنقل.
- اضطرابات في القوى العاملة مثل نقص العمالة أو تغير الأجور.

تشير هذه الفرضية إلى أن ارتفاع حدة هذه التغيرات يؤدي إلى انخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع، ويؤثر على الالتزام بالمواعيد النهائية والتكاليف والجودة، مما يبرر الحاجة لاستراتيجيات إدارة مخاطر مرنة.

الفرضية الثانية:

تفترض هذه الفرضية وجود علاقة سببية واضحة بين عاملين أساسيين من عوامل السوق المحلي وبين الجدول الزمني للمشاريع، حيث تُعد تقلبات الأسعار ونقص العمالة من أكثر التحديات تكرارًا في البيئة التشغيلية للمقاولات.

تقلبات أسعار المواد تؤدي إلى:

- الحاجة إلى تعديل العقود أو إعادة التسعير.
- تأخير قرارات الشراء والتوريد.
- تأجيل أو تقليص حجم الأعمال المنفذة حسب الميزانية المتاحة.

نقص العمالة المؤهلة يؤدي إلى:

- تباطؤ وتيرة التنفيذ بسبب نقص الكوادر.
- الاعتماد على عمالة غير ماهرة، ما يؤثر على الجودة ويؤدي لإعادة العمل.
- صعوبة توزيع الموارد البشرية بشكل فعال على مراحل المشروع.

تشير هذه الفرضية إلى أن عدم استقرار هذين العاملين يخلق فجوة زمنية في إنجاز الأعمال، مما يهدد قدرة المشاريع على التسليم في الوقت المحدد، ويؤدي في حالات كثيرة إلى فرض غرامات تأخير أو خسارة عقود مستقبلية.

الدراسات السابقة:

شهدت بيئة المشاريع، خصوصًا في قطاع المقاولات، اهتمامًا واسعًا من الباحثين نظرًا لما تواجهه من تحديات مرتبطة بتقلبات السوق وتأثيراتها على الوقت، التكلفة، والجودة. يستعرض هذا الفصل أبرز تلك الدراسات مع تحليل نقاط الاتفاق والاختلاف، وتوضيح ما تميزت به هذه الدراسة.

ركزت الدراسات المحلية على التحديات التي تواجه المشاريع في بيئة الاقتصاد السعودي:

دراسة العتيبي وشروق-٢٠١٦

حددت أبرز أسباب تأخر المشاريع في السعودية مثل ضعف التخطيط، التأخير في الدفعات، وسوء التنسيق، وأوصت باستخدام أدوات إدارة المشروع بفعالية.

دراسة الدوسري وآخرون-٢٠٢٢

ناقشت تحديات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل التغيرات الاقتصادية، وأبرزت ضعف التكيف مع تقلبات الأسعار ونقص العمالة.

دراسة علي عمر العمودي-٢٠٢٣

ناقشت أثر ضغط الجدول الزمني على المشاريع في منطقة الرياض، وربطت ذلك بتأخير التنفيذ وانخفاض جودة الأداء.

تُظهر الدراسات السابقة أن اختلافات السوق تؤثر على تنفيذ المشاريع بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، تبقى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأكثر تضررًا، خاصة عند غياب استراتيجيات مرنة. من هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة في تقديم تحليل متخصص للسوق السعودي، واقتراح حلول عملية تدعم استمرارية وجودة المشاريع في ظل تقلبات السوق.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى جملة من المنطلقات النظرية التي تجمع بين مفاهيم اقتصادية وإدارية، بهدف تفسير وفهم العلاقة بين البيئة السوقية المحلية وأداء المشاريع في قطاع المقاولات. وأهم هذه المنطلقات:

١-نظرية سلوك السوق:

ترتكز الدراسة على فرضية أن السوق المحلي السعودي يتميز بتقلبات واضحة في الأسعار، وتفاوتات جغرافية في توافر الموارد والمواد الخام. هذا التفاوت يخلق ضغوطاً على سلاسل الإمداد، ويؤثر على توقيت وكفاءة تنفيذ المشاريع، وهو ما يدعم استخدام أدوات التحليل الاقتصادي الجزئي لتفسير هذه الظواهر.

٢-نظرية إدارة المخاطر:

تفترض النظرية أن للمقاولين القدرة على توقع أو الاستجابة للمخاطر الناتجة عن السوق المحلي، مثل تأخر الموردين أو ارتفاع التكاليف غير المتوقع، عبر خطط الطوارئ والتحكم في الجودة.

٣-نظرية المرونة التنظيمية: (Organizational Flexibility)

تشير إلى أن الشركات التي تعتمد على استراتيجيات مرنة في التوريد، وتنوع الشركاء والموردين، تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات في السوق المحلي، وبالتالي تحقق معدلات تسليم أعلى في الجودة والوقت.

٤-نظرية تنفيذ المشروع: (Project Execution Theory)

تعتمد الدراسة على فهم عميق لدورة حياة المشروع، وتحديد نقاط التأثير المباشر لاختلافات السوق على مراحل التصميم، التوريد، التنفيذ، والتسليم النهائي.

٥-نموذج التحليل الرباعي: (SWOT Analysis)

تم توظيف هذا النموذج لتحليل العوامل الداخلية (نقاط القوة والضعف) والخارجية (الفرص والتهديدات) التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف السوقية المتغيرة.

المنهجية وطرق البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يتيح فهماً منهجياً لظاهرة تأثير اختلافات السوق المحلي على أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتم التوسع في استخدام منهج دراسة الحالة (Case Study Approach)، لتوفير فهم معمق لسياق التنفيذ والتحديات الواقعية التي تواجهها المشاريع.

١- تحليل البيانات الثانوية: اعتمدت الدراسة على تقارير رسمية وإحصاءات حكومية من الهيئة العامة للإحصاء، وبيانات تنفيذية من شركات مقاولات عاملة في المشاريع المختارة، لدعم المصادقية وتوسيع قاعدة التحليل.

٢- التحليل المقارن: (Comparative Analysis) تم مقارنة نتائج المشاريع المنفذة في مدن سعودية مختلفة (مثل الرياض مقابل جدة) لتحديد كيف تؤثر الاختلافات الإقليمية في السوق على الأداء.

أدوات الدراسة :

إعتمدت على تحليل بيانات جاهزة وتقارير رسمية منشورة. لذلك، كانت أدوات الدراسة بسيطة وعملية، وتمثلت فيما يلي:

١- تحليل التقارير والمستندات الرسمية:

- الهيئة العامة للإحصاء.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.
- تقارير شركات المقاولات عن المشاريع.

٢- الدراسات السابقة:

تم الرجوع إلى أبحاث سابقة تناولت موضوعات مشابهة، مثل:

- تأثير تقلب الأسعار على المشاريع.
- مشاكل سلاسل الإمداد والتوريد.
- التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣- التحليل المقارن:

تمت مقارنة معلومات المشاريع في مدن مختلفة داخل السعودية، مثل الرياض وجدة والدمام، وذلك لمعرفة:

- هل توجد فروقات في توفر المواد أو الأسعار بين مدينة وأخرى؟
- كيف تؤثر هذه الفروقات على التنفيذ والتسليم؟

حدود الدراسة :

١-حدود موضوعية:

تركزت الدراسة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط في قطاع المقاولات، ولم تشمل المشاريع الكبرى أو القطاعات الأخرى.

٢-حدود مكانية:

تم تطبيق الدراسة على مدن محددة داخل السعودية (الرياض، جدة، الدمام).

٣-حدود زمانية:

غطت الدراسة الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٤، وهي فترة شهدت تغيرات واضحة في السوق المحلي.

٤-حدود منهجية:

اعتمدت الدراسة على تحليل تقارير رسمية وبيانات منشورة .

المراجع:

- العمودي، علي عمر. (2023). تأثير ضغط الجدول الزمني على أداء المشروع: بالتطبيق على المشاريع الإنشائية في منطقة الرياض. رسالة ماجستير، جامعة ميدأوشن.
- الهيئة العامة للإحصاء. (2023). النشرة الإحصائية لأسعار المواد الإنشائية في المملكة العربية السعودية.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان. (2022). تقرير أداء المشاريع البلدية في مختلف مناطق المملكة.
- وزارة التجارة. (2023). تقارير قطاع المقاولات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية.
- الجاسر، عبدالعزيز (2021) إدارة المشاريع في بيئة السوق المتغير: منظور سعودي. المجلة السعودية للإدارة، العدد18.

